



ورقة حقائق

معلومات عامة

الإعداد	الفترة الزمنية	الهدف
مركز العمل التنموي - معاً	بين السابع من أكتوبر وحتى نهاية شهر نوفمبر للعام 2023	عنف المستوطنين والتطهير القسري للفلسطينيين.

نبذة تاريخية

منذ عام 1967 عملت حكومات إسرائيل جاهدة على بناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، سواء من حيث توسيع رقعتها أو زيادة عدد سكانها. نتيجة هذه السياسة، يعيش اليوم حوالي 380,000 مستوطن إسرائيلي يحملون الجنسية الإسرائيلية، في مستوطنات الضفة الغربية وشرقي القدس.

ويعد بناء المستوطنات في الضفة الغربية خرق للقانون الدولي الإنساني، وأيضاً خرق لحقوق الإنسان المتعارف عليها بموجب القانون الدولي الإنساني. حيث إن القانون الدولي الإنساني يمنع الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى المناطق التي قامت باحتلالها (بند 49 لاتفاقية جنيف الرابعة).

ورغم ذلك وكون حقيقة المستوطنات غير شرعية وغير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني وتمس بحقوق الفلسطينيين، إلا أنها لا تؤثر على مكانة المستوطنين الذين يسكنونها، حيث يعتبرون سكان مدنيين يحق توفير الحماية اللازمة لهم.

ولذلك خلقت إسرائيل في الأراضي المحتلة نظام الفصل المبني على التمييز، حيث أقامت في نفس المنطقة جهازين قضائيين منفصلين والتي فيها تحدد حقوق الإنسان حسب انتمائه القومي، هذا النظام هو الوحيد من نوعه في العالم ويذكرنا بأنظمة قائمة من الماضي كنظام التفرقة العنصرية (الابرتهايد) الذي ساد في جنوب إفريقيا.

تحت هذا النظام استمر تهجير الفلسطينيين وسلب آلاف دونمات الأراضي من الفلسطينيين. هذه الأراضي المسلوحة استعملت لبناء عشرات المستوطنات في الضفة الغربية ولتوطين مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين فيها. وتمنع إسرائيل الفلسطينيين جميعهم الدخول لهذه الأراضي واستعمالها، وتستغل وجود هذه المستوطنات لإعطاء الشرعية لسلسلة الانتهاكات التي تقوم بها ضد حقوق الفلسطينيين، ومن هذه الحقوق، حق السكن، حق المعيشة وحق حرية التنقل. التغيير المتطرف التي قامت به إسرائيل في خريطة الضفة الغربية، وتقسيمها أراضي الضفة بموجب اتفاق أوسلو إلى ثلاث مناطق: مناطق (أ): تُسيطر عليها السلطة الفلسطينية مدنياً وأمنياً؛ ومناطق (ب): تتولى السلطة الصلاحيات المدنية مقابل السيطرة الأمنية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ ومناطق (ج)، تُسيطر عليها السلطات الإسرائيلية أمنياً ومدنياً، وتشكل حوالي 60% من مساحة الضفة. كل هذا التغيير والتقسيم يمنع كل إمكانية حقيقية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ضمن حق تقرير المصير.

حقائق وأرقام

منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر الماضي والأحداث والتداعيات تنعكس على الضفة الغربية لا سيما سكان المناطق المصنفة (ج) في جنوب الضفة الغربية، وتحت شعار كل الوسائل المتاحة تم إعطاء الضوء الأخضر للمستوطنين وتسليحهم للاستيلاء على أراضي جديدة والاعتداء على سكانها وتهجيرهم منها. حيث يسعى الاحتلال إلى

"تطهير" هذه المناطق من أي وجود فلسطيني باستخدام وسائل غير قانونية وعنصرية، أبرزها مصادرة الأراضي وطرد قاطناتها من الفلسطينيين، والاعتداءات اليومية الممنهجة التي يمارسها المستوطنين وبمحاكمة من جيش الاحتلال الذي يسعى إلى تمكين المستوطنين فردياً وإحلالهم في هذه المناطق.

علاوة على استخدام الاحتلال لوسائل الطرد الناعمة ضد سكان هذه المناطق والتي تمارس منذ عشرات السنين التي تتمثل بخلق بيئة قسرية صعبة تجبرهم على الرحيل مثل الحرمان من الخدمات الأساسية، وخاصة مياه الشرب والكهرباء والبناء وطرق المواصلات، وهدم وتخريب وحرق الممتلكات والمنشآت الزراعية، وتفجير آبار المياه وهدمها أو حتى تلويث مياهها، وتحديد مناطق الرعي بإعلانه هذه الأراضي التي يتواجدون فيها محميات طبيعية أو مناطق عسكرية مغلقة يُحظر الرعي فيها، الأمر الذي يعرض السكان الفلسطينيين المعتمدين على الرعي بصورة رئيسية إلى مصادرة ثروتهم الحيوانية والتعرض للضرب والاعتقال في حال تواجدوا في هذه المناطق، مما يدفعهم بالنتيجة إلى الرحيل عن تلك الأراضي.

مؤخراً، وتحديداً بعد اندلاع الحرب، زادت حدة هذه الاعتداءات إلى أن وصلت إلى التهجير القسري تحت تهديد السلاح والنييران وغيرها الكثير من الممارسات والاعتداءات على الأطفال والنساء بالضرب والتخويف ورش الغاز وهدم البيوت وحرقتها على رؤوس ساكنيها. بالإضافة إلى ملاحقة ومصادرة المساعدات الإنسانية التي تقدمها أي جهات مانحة أو مؤسسات حقوقية، نعم اختلفت الممارسات والاساليب، ولكن النتيجة واحدة وهي التهجير القسري لسكان هذه المناطق، وفي ذلك مخالفة جسيمة لواجبات القوة المحتلة اتجاه الشعب الخاضع للاحتلال.

أظهرت الورقة أنه منذ السابع من أكتوبر الماضي تم رصد ما يلي في تجمعات مناطق ج في جنوب الضفة الغربية تحديداً في محافظتي بيت لحم والخليل:

- زيادة ملحوظة بالاعتداءات اليومية من قبل المستوطنين على سكان ما يزيد عن 80 تجمع وخرية.
- 9 تجمعات تعرضت للتهجير والتفريغ من سكانها، وتم هدم بيوتهم ومصادرة وحرق ممتلكاتهم.
- بلغت التكلفة التقديرية للخسائر التي تعرضت لها هذه التجمعات ما يقارب الـ مليون وثلاثمائة ألف دولار أمريكي.
- 73 عائلة تعرضت للتهجير القسري وتحت تهديد السلاح وفي أصعب الظروف.
- بلغ عدد أفراد هذه العائلات 519 نسمة، 52% منهم أطفال حيث بلغ عدد الأطفال 270 وعدد النساء 78 سيدة.
- 90% من هذه العائلات لم تستطع الوصول إلى أراضيها وقطف أشجار الزيتون وبلغت مساحة الأراضي التي منعت من الوصول إليها بما يقدر بـ 300 دونم من الأراضي المزروعة بالزيتون والتي كانوا يعتمدون عليها كمصدر للغذاء وأيضاً مصدر مدر للدخل.
- ما يزيد عن 280 رأس من الأغنام تمت مصادرتها من قبل قطعان المستوطنين.
- وبناء على المعطيات والمعلومات التي زدنا بها ممثلي التجمعات وسكان هذه التجمعات فإن حصر مناطق الرعي تجاوز ما نسبته 80% من مجمل مناطق الرعي وهذا من الأسباب التي تزيد الأعباء على مربي الأغنام حيث سيلجؤون لشراء الأعلاف وارتفاع أسعارها يهدد استمرارهم في تربية الأغنام حيث بكثير من الأوقات يلجأ المربين لبيع أغنامهم بشكل كلي أو جزئي وهذا يهدد الاقتصاد الوطني.

ورصدت أيضاً هذه الورقة معاناة هذه العائلات التي هجرت قسراً وفي فصل الشتاء الذي يعتبره مربيوا الأغنام والمزارعين الفصل الأصعب والمليء بالتحديات، حيث إن جزء من العائلات وخاصة عائلات منطقة الجنوب التي تقع بالقرب من برية سعير خرجوا دون أن يستطيعوا أخذ أي شيء معهم ويقول الحاج محمد شلالدة من سكان هذه المنطقة:

"سكن أهلي هذه المنطقة منذ القدم وأنا ولدت فيها منذ ما يزيد عن 75 عام وخرجت منها دون أن أستطيع أخذ عقالي * معي"

*العقال: هو قطعة من اللباس التراثي الفلسطيني الذي يضعه الرجل فوق غطاء رأسه.

وأيضاً سكان منطقة الرظيم والتي تقع في برية السموع يقول الحاج عيسى أب الكباش " شقي وتعب أكثر من 70 سنة ما طلعت منو إلا بالهم والحزن كل شي راح بلمح البصر".

ونذكر هنا أهم احتياجات هذه العائلات، وتعتبر هذه الاحتياجات طارئة جداً خاصة وأننا في فصل الشتاء:

- توفير شواذر وخيم للسكن.
- توفير حظائر للأغنام.
- توفير خزانات مياه.
- توفير أعلاف للأغنام.
- توفير مصدر للكهرباء سواء كانت ماتورات توليد الكهرباء أو تزويدهم بوحدات طاقة شمسية.
- مواد تمويينية أساسية.

• وأهم عناصر الحماية ك: الإسعافات الأولية والطفايات ومقومات التدفئة، والكشافات، والسيارات، وغيرها.

وغیرها الكثير من الاحتياجات التي لا تعد ولا تحصى لا سيما أن هذه العائلات تحوي على 270 من الاطفال و78 من النساء وهذه الفئات تعتبر الأكثر هشاشة والأكثر تأثر.

توصيات

بينت الورقة أن هذه العائلات التي صمدت خلال هذه السنوات لحماية هذه الأرض أن لهم حق الدعم والحماية وهذا مسؤولية دولة فلسطين اتجاهاً بموجب القانون الأساسي وبموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، تتمثل في تمكين جميع مواطنيها دون تمييز في التمتع بحقوقهم وحریاتهم كافة، سواءً كانت الحقوق والحريات المدنية والسياسية، كالانتخاب والمشاركة في التمثيل السياسي وفي صنع السياسات والقرارات الوطنية، أم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المتعلقة بتوفير الصحة والعمل، والتعليم، والمسكن، وغيرها.

هذه العائلات التي ناضلت وما زالت تناضل لم تستطع الصمود أمام وحشية المستوطنين وجيش الاحتلال الذي يقوم بحمايتهم ومساعدتهم في تنفيذ هجماتهم العدوانية تجاه هذه العائلات. حيث تنوعت الطرق التي هجموا بها على السكان منهم من اعتمد المضايقات اليومية على الأطفال والنساء وراعة الأغنام حيث تعرضوا للضرب ورش الغاز والتخويف، منهم من هجم بالنار ليلاً وبدأ بحرق الممتلكات والخيم على رؤوس السكان ومنهم من هجم بالجرافات والسيارات رباعية الدفع وقاموا بالاستيلاء على الأغنام ومصادرتها من المراعي وخلعوا الأشجار وحرثوا المحاصيل وهدموا البركسات والآبار وخططوا أعلاف الأغنام بالتراب، ومنهم من قام بإعطاء موعد للإخلاء لا يزيد عن 24 ساعة ليعود ويخل بهذا الموعد وجميعها تم تحت تهديد السلاح، وهنا يجب توجيه المؤسسات والهيئات الحقوقية والقانونية لرصد وتوثيق هذه الاعتداءات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

الآن وبعد أن خسرت العائلات ما قامت بتحضيره وتخزينه للشتاء من أعلاف للأغنام والحطب، وبعد أن باتوا هم وأغنامهم في العراء أو في أماكن لا تقيهم الأمطار وبرد الشتاء، هم بحاجة ملحة لتقديم الدعم الآني واللحظي لذا نوصي بأن يتم العمل على تظافر جهود وتخصيص الموازنات اللازمة من قبل الجهات المانحة والمؤسسات الرسمية والحقوقية لوضع خطة تدخل سريع تدعم صمودهم وتقف على احتياجاتهم الأساسية على أن يتم إشراك ممثلين عن هذه التجمعات للعمل على توفير العيش الكريم لهم.

يجب العمل على تضمين جزء من المناطق المصنفة "ب" أيضاً والتي تتعرض مثلها مثل المناطق "ج" في برامج دعم الصمود حيث إن معظم المزارعين القاطنين أيضاً في هذه المناطق يتعرضون لمضايقات من قبل المستوطنين لاسيما مع توسع رقعة المستوطنات وقربها من هذه المناطق.

وأخيراً وحتى لا نخسر المزيد من الأراضي وقيل أن يتم تهجير المزيد من العائلات يجب أن يتم وضع خطة تدخل أيضاً تساعد التجمعات المتبقية على الصمود في وجه هذه الاعتداءات ولمواجهة محاولات التهجير للمحافظة على أرضنا وأراضي الرعي التي تعتبر من إرثنا الوطني للمحافظة على الثروة الحيوانية وتربية المواشي، حيث إنه ومع مرور كل يوم تزداد فرصة التهجير لعائلة فلسطينية جديدة في ظل استمرار كل هذه الاعتداءات.